قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر-الآثار والإجراءات

Reading on the Economic Repercussions of the Corona Pandemic on Algeria - Effects and Measures

سيداعمر زهرة[1*]، بللعما أسماء[2]

[1] جامعة أحمد دراية -أدرار-الجزائر، zahrasidamor@yahoo.com

[2] جامعة أحمد دراية -أدرار-الجزائر، ayanessro@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/15 تاريخ القبول: 2020/11/22 تاريخ النشر: 2020/12/24

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر، كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الجهود والإجراءات الاحترازية للحكومة الجزائرية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره بالاستناد إلى بعض الإحصاءات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن جائحة كورونا أسفرت عن أثار سلبية تسببت في توقف وتراجع معظم الأنشطة الاقتصادية خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله إلى النصف باعتباره المورد الوحيد للجزائر مما أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.2-% و ارتفاع معدل البطالة ، وارتفاع عجز الميزانية، إلى جانب عدد من الآثار التي ستطال فئات المجتمع كافة ، والطبقة الهشة خاصة، و بالرغم من أن معظم تداعيات (covid19) كانت سلبية على الاقتصاد الجزائري، إلا أن مكافحة الفيروس ومحاصرته ومنع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية المحتملة، فالحفاظ على الإنسان كونه رأس المال الاجتماعي هو الأساس.

الكلمات الدالة: جائحة كورونا، الاقتصاد الجزائري، الإجراءات الاحترازية.

تصنيفات JEL: I12، F01، E50 ، N1 ، N7.

Abstract :

The aim of this study aims is to investigate the economic effects of the Corona pandemic on Algeria within the international efforts to eradicate the epidemic with placing emphasis on the local efforts using some available data.

The study came up with a set of results, the most important of which is that the pandemic resulte in negative effects which caused a decrease in GDP by 5.2% and a decline in most economic activities, especially the energical sector, the primary source, whose income was halved as well as an increase in unemployment rate And a highier budget deficit in addition to a number of negative effects that will affect all groups of society. Although most of the repercussions of covid19 were negative on the Algerian economy, fighting the virus and is much more important than the potential economic impact as human beings are the social capital and the most important part.

Keywords: Corona pandemic; keywords, the Algerian economy; precautionary measures.

JEL Classification Codes : I12،F01،E50 ، N1 ،N7 .

[*] المؤلف المرسل.

مقدمة :

يتعرض العالم بأسره في الوقت الحالي إلى أخطر اجتياح وبائي عرفته البشرية يـُعرف بفيروس كورونا (كوفيد – 19)، لم تـُعرف شيفرته ومسارات انتشاره حتى الآن ولا حتى متى سيتم السيطرة عليه، مما أدى إلى إثارة حالة من الهلع والخوف الشديد نتيجة فقدان السيطرة عليه وخروج مسرى الحياة عن مسارها الاعتيادي والمألوف، واتساع أجواء حالة عدم اليقين بالمستقبل.

وفي وسط حالة الخوف وتصاعد أجواء حالة عدم اليقين تحول هذا الاجتياح إلى أزمة صحية ستترك تأثيرات اقتصادية كبيرة وعميقة على معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء، ولكن التأثيرات الاقتصادية ستكون أكبر على اقتصاديات الدول النامية والجزائر كباقي الدول عانت على نحو حاد من التداعيات الإنسانية والاقتصادية لهذه الجائحة، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية والتكاليف المالية الكبيرة المرتبطة بها تزامنت هذه الأزمة(جائحة كوفيد– 19) مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014، أصبحت أثر حدة سنة 2020 مما أدى إلى انخفاض إيراداتها من النفط بأكثر من 50%، وفي ظل هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة أصبحت المؤسسة الجزائرية تعمل في ظروف صعبة وتواجه العديد من العقبات والأعباء التي تهدد توازناتها المالية، على ضوء ذلك تحاول الدراسة قراءة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد – 19) على الاقتصاد الجزائري، في ظل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة هذا الفيروس.

إشكالية الدراسة: في ظل هذه المعطيات والتحديات يمكننا طرح الإشكال التالي:

ما هي التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للحد من انعكاسات هذه الجائحة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على تحليل الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على العالم بصفة عامة وعلى اقتصاد الجزائر خاصة، كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الإجراءات الاحترازية للحكومة الجزائرية للحد من أثار الأزمة، بالاستناد إلى الإحصائيات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في عرض جوانب هذه الدراسة على المنهج الوصفي لعرض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في العالم عامة مع التركيز على الاقتصاد الجزائري خاصة، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي لتحليل للمؤشرات المستخرجة من التقارير الدولية والوزارات الجزائرية، والمواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة.

تقسيمات الدراسة:

للوصول للأهداف المرجوة من البحث ومعالجة الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة للمحاور التالية:

- الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي
- الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر
- الإجراءات الاحترازية لمواجهة آثار جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد

المحور الأول : الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي

ما لبثت الحكومة الصينية أن أعلنت عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا **(كوفيد– 19)** حتى اجتاح الوباء العالم في فترة وجيزة لم تتجاوز أيام، حيث في 12 يناير 2020، أكدت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن فيروس تاجي جديد كان سببًا لمرض تنفسي لمجموعة من الأشخاص في مدينة ووهان، مقاطعة خوبي، الصين، والذين كانوا قد لفتوا انتباه منظمة الصحة العالمية في البداية في31ديسمبر 2019 رُبطت هذه المجموعة في البداية بسوق هوانان للمأكولات البحرية بالجملة في مدينة ووهان، ومع ذلك، فإن بعض الحالات الأولى التي أظهرت نتائج مختبرية لا صلة لها بالسوق، فمصدر الوباء غير معروف. بعد ذلك أعلنت غالبية دول العالم تباعا عن اكتشاف حالات إصابة في أوساط مواطنيها، حيث سارعت غالبية دول العالم في بادئ الأمر إلى اتخاذ سياسات تحوطية في المطارات الدولية للقادمين من الصين، إلا أن الوباء تحول إلى جائحة سريعة الانتشار والتنقل عبر كل دول العالم.

الفرع الأول: نمو الاقتصاد العالمي

كانت المنظمات الدولية قد خفضت توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهه والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم.

حيث عدل صندوق النقد الدولي توقعاته من 3.3% إلى 3.2 في عام 2020 في أعقاب ظهور الفيروس، فيما يتجه حاليا إلى تعديل هذه التوقعات بعد انتشار فيروس كورونا آخذاً بالاعتبار تأثيره السلبي على جانبي العرض والطلب العالميين.

في نفس السياق، توقع البنك الدولي بأن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.4% عام 2020، إلا أنه أشار إلى أن حالة عدم اليقين تشير إلى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى مع الظروف الحالية، من ناحية أخرى أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد العالمي في ظل تفشي كورونا من المتوقع أن ينمو بأقل من 2%عام 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور، الفيروس التي بلغت2.5%مع احتمال قيام المنظمة بمزيد من التعديلات في ظل حالة عدم اليقين الحالية. (صندوق النقد العربي، أفريل 2020، الصفحات 03–04)

وتُبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي بناًء على ذلك، خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها للنمو العالمي إلى2.4% (OECD, 2020, p01)، ويمكن توضيح هذه التوقعات في الشكل التالي:

الشكل 1: توقعات نمو الاقتصاد العالمي لسنة 2020

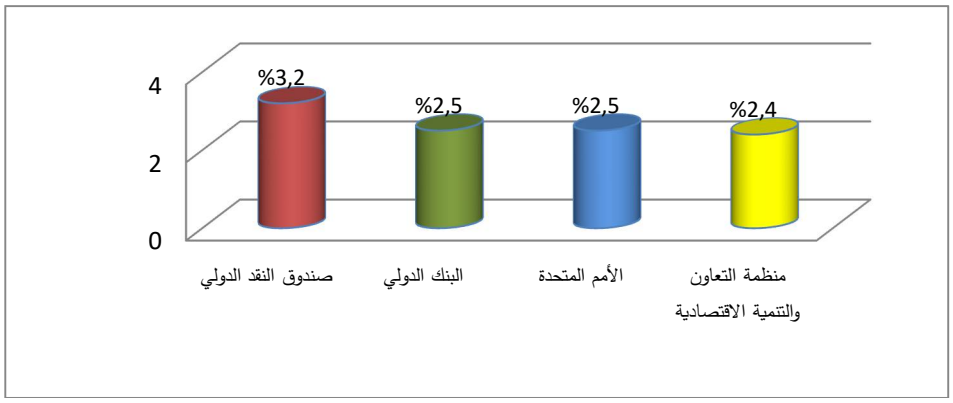

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي 2020

كما أن منظمة التعاون الاقتصادي تقدر معدل النمو الاقتصادي العالمي ترجع انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى تعديل نمو الاقتصاد الأمريكي في عام2020 نتيجة لتفشي الفيروس من 2.3 % إلى 1.9% بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول أما في منطقة اليورو فمن المتوقع تسجيل نسبة نمو تبلغ 0.8% عوضا عن1.2% بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك، كذلك تم تعديل معدلات نمو الاقتصاد الياباني من% 0.7 -إلى 0.2- % عام 2020 كما تم تعديل معدلات نمو الاقتصاد الصيني من 6.1% إلى4.9% .

الفرع الثاني: التبادل التجاري (تجارة السلع والخدمات)

تشير التقارير الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية إلى أن تجارة الخدمات في العالم تشهدتباطؤاً ملحوظا منذ عام 2019، حيث انخفض معدل نموها من4.7% في الربع الأول لعام 2019 إلى حوالي 2.8% في الربع الثالث لعام2019 ، ومن المتوقع أن يتواصل الانخفاض، لا سيما أن تفشي فيروس كورونا أثر سلبا في الأجل القصير على عدد من الخدمات المهمة التي تمثل أساسا لميزان مدفوعات الدول مثل خدمات النقل الجوي، وخدمات السياحة اللتان تعتبران من أكثر القطاعات تأثراً بتفشي الفيروس عل سبيل المثال، سجل مقياس تجارة خدمات النقل الجوي للركاب ومقياس تجارة خدمات نقل السلع 93.5 و 94.3 نقطة على التوالي ، حيث يغطي المؤشران حتى يناير 2020 ،إذ سيفاقم فيروس كورونا أساساً الضغوط الموجودة بسبب الحرب التجارية، فانقطاع الإمدادات للشركات التي تعتمد على مدخلات من الصين سيصب في صالح و- م أ مع الصين، وقد

يؤدي إلى المزيد من التحول عن الصين والتنويع في مصادر الإمداد للحماية من الصدمات الناشئة من خلال تركز الاستيراد من بلد معين. (bbc، 2020) والجدول الموالي يوضح توقعات حجم التجارة العالمية (قطاع السلع والخدمات).

الجدول 1: توقعات نمو حجم التجارة الدولية قبل–بعد كورونا (%)

التوقعات	توقعات 2019	توقعات 2020	توقعات 2021	الاختلاف عن توقعات 2020
حجم التجارة العالمية	0.9	11.0-	8.4	-13.9
الواردات:				
الاقتصاديات المتقدمة	1.5	-11.5	-13.8	4.3
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	-0.8	-8.2	-12.5	4.00
الصادرات:				
الاقتصاديات المتقدمة	1.2	12.8-	-14.9	4.4
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	0.8	-9.6	-13.7	6.8

المصدر:*https://www.imf.org/ar/Publications,janvier 2020*

أشارت المنظمة في تقريرها الجديد الصادر في 11 مارس 2020 إلى أن الانكماش قد يتراوح بين 13% و32% هذا العام، ووفقاً لتقرير أونكتاد فمن المتوقع أن تنكمش صادرات الصين من قطع الغيار والمكونات الحيوية لمنتجات تتراوح بين السيارات والهواتف الخلوية بنسبة 2%، وهو ما يكلف دولاً أخرى وصناعاتها 50 مليار دولار، ونتيجة لتفشي الفيروس في الصين، التي تشكل 20% من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة تأثرت 75 دولة، وتعد دول الاتحاد الأوروبي المتضرر الأكبر من تفشي هذا الفيروس، حيث تبلغ خسارته قرابة 15.6 مليار دولار، في حين تضررت اليابان بنسبة (5.2 مليارات دولار).

الفرع الثالث: قطاع الطيران

يعتبر قطاع النقل الجوي أيضاً الأكثر تضررا بأزمة جائحة كورونا مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وبقاء الطائرات على الأرض وإغلاق العديد من المطارات.

فقد انخفضت معدلات الرحلات مع المناطق الموبوءة، كالصين وإيطاليا وايران والسعودية وفرنسا، وتم حظر الطيران بين أميركا وأوروبا، وإغلاق بعض المطارات في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة منعت دخول المسافرين القادمين من المطارات الأوروبية إلى الأراضي الأمريكية ، وتكشف البيانات المستمدة من خدمة تتبع الرحلات الجوية Flight Radar 24 أن عدد الرحلات التجارية على مستوى العالم قد تأثر سلبا بشكل كبير ومع تقلص حركة الطيران حول العالم من المتوقع إفلاس شركات الطيران العالمية ووصول خسائرها إلى 100 مليار دولار، مع انخفاض القيم السوقية لصناعة الطيران (World Economic Forum, 4 septembre 2019)

الشكل 2: نسبة تغير إيرادات النقل الجوي على مستوى الأقاليم في العالم (%)

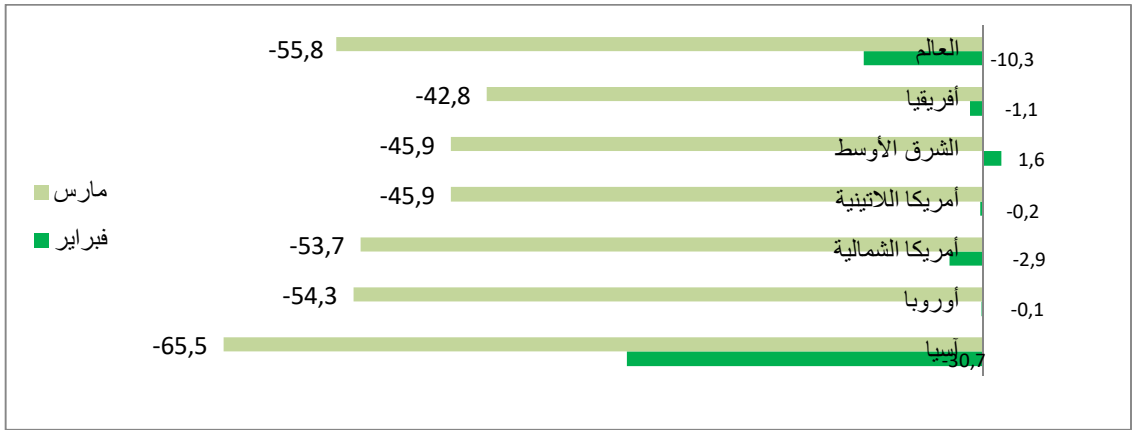

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على IATA Economics. (2020). "IATA Monthly Statistics", April.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التداعيات السلبية لجائحة كورونا على صناعة النقل الجوي للركاب واضحة خلال شهر مارس من عام 2020 لكل الأقاليم مقارنة بشهر فبراير 2020 في ظل تراجع الإيرادات الإجمالية للنقل الجوي بشكل عام على المستوى العالمي والذي كان 10.7-% في شهر فبراير 2020 ليتراجع إلى 55.8-% في مارس 2020 ويعتبر التراجع المسجل خلال شهر مارس 2020 أكبر انخفاض سجل في مستوى الإيرادات الخاصة بالنقل الجوي العالمي للركاب منذ أحداث11سبتمبر 2001، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى إغلاق واسع النطاق للحدود الدولية، وقيود السفر المفروضة في الكثير من دول العالم.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر

انتقلت جائحة كورونا لعام 2020 إلى الجزائر في 25من فبراير2020 ، عندما فُحص ايجابيًا بمرض فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة **(SARS-CoV-2)** لعينة من مواطن إيطالي وقد أكدت الدولة الجزائرية أول إصابة بفيروس كورونا لدى رجل إيطالي الجنسية وصل إلى الجزائر في **17**فبراير، وقامت الجزائر بترحيله في 28 فبراير من مطار حاسي مسعود الدولي في رحلة خاصة بعد أن تعرض للحجر الصحي حتى تلك الفترة.

وفي يوم الجمعة 28 فبراير2020 مغادرة المصاب الإيطالي إلى بلاده على متن طائرة إيطالية (الوكالة الأنباء الجزائرية، 2020). ثم كُشف عن حالات أخرى مصابة بكوفيد-19، وقد بلغ مجموع الحالات المؤكدة في الجزائر 43403 حالة من بينها 1483 وفاة و30436 حالة تعافٍ حتى 28 أغسطس 2020 واحتلت الصدارة ولاية الجزائر بـ4600 حالة وتلتها ولاية وهران بـ 3461 حالة و ولاية البليدة بـ 3287حالة ثم رابعًا ولاية سطيف بـ 2936 حالة والشكل الموالي يوضح تطور عدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر .

الشكل 3: تطور عدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر خلال الفترة (فيفري2020–أوت 2020)

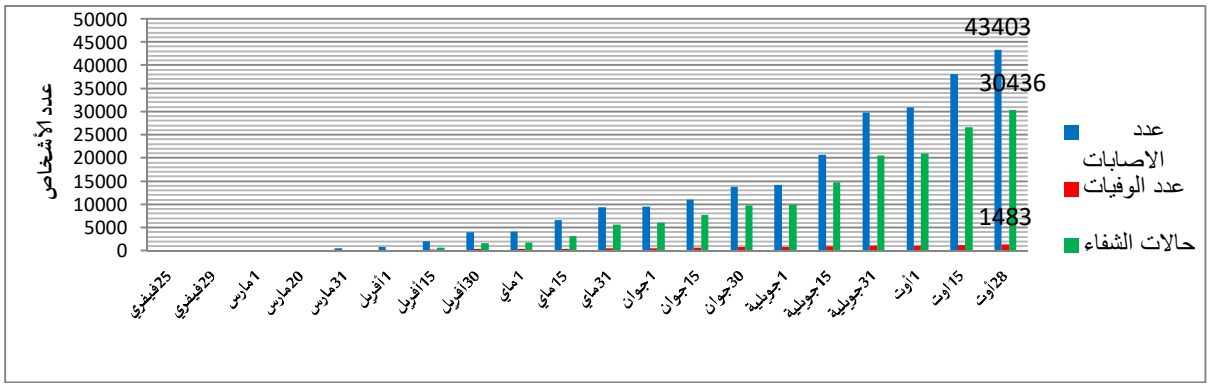

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمتابعة تطورات فيروس كورونا في الجزائر *http://covid19.sante.gov.dz/carte*

لا تنحصر آثار فيروس كورونا على الصّحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب، ولكن آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذّة في مختلف المجالات الاقتصادية الصناعة والنقل، الخدمات، التجارة، وللوقوف على حجم الضرر المتوقع على الاقتصاد الجزائري جراء تداعيات جائحة كورونا، وخاصة في ظل حالة الحيطة والحذر التي اتخذتها الدولة والإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة، يمكن تلخيصها وفقاً لما يلي:

الفرع الأول: تداعيات جائحة كورونا على النمو في الجزائر:

لم يلبث اقتصاد الجزائر أن بدأ في التعافي بعد ركود طويل امتّد لفترة (2019) بسبب الحراك الشعبي الذي هزَّ الشوارع وغير السلطة حتى تعرَّض لانهيار أعنف من ذي قبل بسبب تفشّ ي فيروس كورونا (كوفيد – 19)، في العالم وهبوط سعر برميل النفط الذي وصل إلى ما دون 25 دولارا في 18 مارس، والذي قلب الموازين في الجزائر 2020 .

سيقلل سعر النفط عند 30 دولاراً للبرميل في 2020 من إجمالي الإيرادات المالية للجزائر بنسبة 21.2 .%، وعلى الرغم من خفض الاستثمار العام 9.7 – % والاستهلاك العام 1.6–% حسب ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2020 فإن عجز الموازنة سيرتفع إلى 16.3% من إجمالي الناتج المحلي ، حيث من المرجح أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي حسب توقعات صندوق النقدي الدولي بنحو 5.2 – %، ليعاود النّمو من جديد في سنة 2021بـ23 6% مستفيدًا من حالة التعافي الاقتصادي وكذا التحسن في أسعار النفط بحسب تقديراته (البنك الدولي، افريل 2020، صفحة 144).

و يشهد عجز الميزانية ارتفاعًا مطّردًا من سنة إلى أخرى ليصل إلى 19.97% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 ، بعد أن كان9.32% في سنة 2019 ، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز في سنة 2021إلى 15.03% في حين بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي60.97% بعد أن كانت

46.26%في سنة 2019 ، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز إلى 65.83% في سنة، 2021 ولم يكن قطاع الشغل بعيدًا عن هذه الأزمة، فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة2020 إلى نحو15.1%، كما أن تدابير احتواء جائحة كورونا مثل تقييد الحركة والتجمعات، إلى جانب المستوى المرتفع لعدم اليقين الاقتصادي، ستثبط الاستهلاك الخاص والاستثمار، وسينخفض الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية غير الأساسية والاستثمارات الخاصة، في حين قد تتعطل سلسلة العرض، وسيرتفع التضخم إلى 4 % عام2020، كما أن انقطاع الإمدادات من الصين وأوروبا نتيجة تفشي فيروس كورونا، والتي تمثل أكثر من 80% من الواردات الجزائرية قد يتسبب في تأخير وزيادة أسعار الواردات، والشكل الموالي يوضح آخر التوقعات للأهم 3 مؤشرات اقتصادية (خالد، 2020، صفحة 02).

الشكل 4: توقعات النمو المحلي الإجمالي والبطالة رصيد الميزانية خلال الفترة 2019-2021

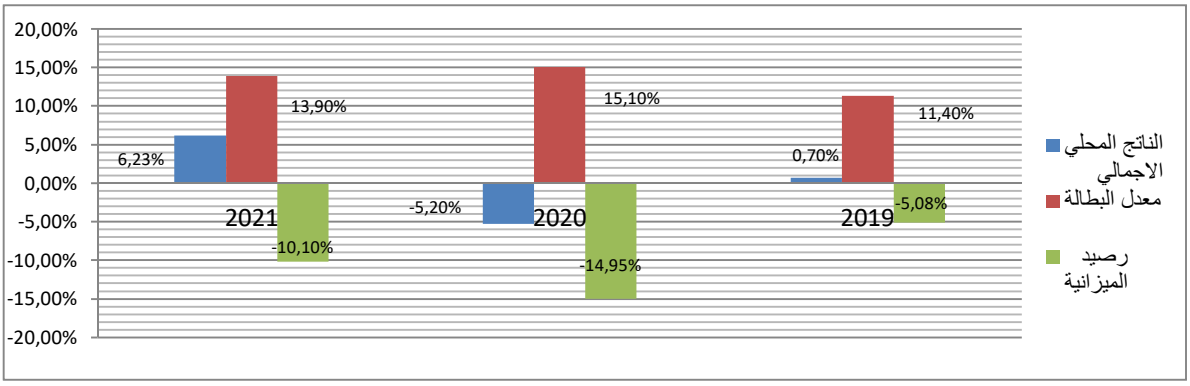

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على:

June 2020 Statista Country Report ,Algeria, COVID-19 economic impact,

الفرع الثاني: تداعيات جائحة كورونا على قطاع الصناعة في الجزائر:

يعتمد كل من القطاع الصناعي والاستهلاكي في الجزائر بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبُر الصين من بين أهّم موّردي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأّولية كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى بعض المعدّات الطّبية والصيدلانية، ، كما تُعتبر المصانع الصينية المورّد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، وإذا نظرنا إلى حظيرة السّيارات في الجزائر، خاصّة وسائل النقل والشاحنات، فإن مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الصين، وفي ظلّ غلق المصانع الصينية، فإن قطاع غيار السيارات في الجزائر سيعرف بدوره عجزًا بشكل ملحوظ ، كما توفّر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية، على غرار الهواتف ولوازم الإعلام الآلي.

وقد انخفض الإنتاج الصناعي في القطاع العام الوطني بنسبة 6.7% في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبعد التغيرات الإيجابية في الربع الثالث من عام 2018، من جانبها سجلت "المناجم والمهن" تغيرا سلبيا للربع الرابع على التوالي، بتراجع نسبته 4.8% في الربع الأول من عام 2020. وينطبق الأمر نفسه على الأنشطة الأخرى، وعلى رأسها مواد البناء، وصناعات النسيج، التي انخفض

إنتاجها بنسبة 11.5% و14.6% على التوالي في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (ONS, 2020).

الفرع الثالث: تداعيات جائحة كورونا على قطاع التجارة في الجزائر:

سيؤدي تدهور أسعار النفط إلى مادون 40 دولار للبرميل بسب جائحة كورونا إلى انخفاض الحاد في عائدات التصدير ب–51% مما سينجم عنه زيادة العجز التجاري إلى 18.2% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري إلى ذروته، عند 18.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي بدون اتخاذ مزيد من التدابير، ستنخفض الاحتياطيات إلى 24.2مليار دولار أو حوالي 6.1 أشهر من الواردات في نهاية 2020 (الدولي، افريل 2020، صفحة 144).

من جهة أخرى ومنذ بداية الوباء في الصين، تكبدت شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات من الصين بـ 25٪ من إجمالي واردات الجزائر أي 8 مليارات دولار. والقطاعات الأكثر تضررا كانت البناء والأشغال العامة .بدورها أعلنت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات **(Safex)** عن تأجيل جميع المعارض والفعاليات المقررة لشهري مارس وأبريل 2020، وهو معرض البيئة والطاقة المتجددة الدولي، والمعرض الدولي للزيتون وزيت الزيتون ومشتقات الزيتون، والمعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلالم المتحركة**"Lift Expo"** ، والألعاب الكوميدية المغاربية، ومعرض الجزائر الدولي للسياحة. ومعرض باتيماتيك **"Batimatec"** للفاعلين في مجال المركبات الصناعية.ارتفعت أسعار الخضار والفاكهة بشكل حاد في 17 مارس بعد الانتشار السريع لفيروس كورونا في البلاد. في 24 مارس، سجلت المحال التجارية ومحلات السوبر ماركت عبر الوطن نقصًا في السميد) القمح الصلب (والدقيق) القمح اللين) بسبب التوافد الكبير للمواطنين بعد التوجيهات التي تلقتها مصالح الدرك الوطني والشرطة وفرق مراقبة الجودة وقمع الغش من السلطات العليا، قامت بتكثيف حملاتها ضد المضاربين والمحتكرين في كامل الولايات وتمكنت من حجز مآت الأطنان من المواد التي كانت تشهد ندرة. كما زادت الجزائر إمدادات القمح اللين إلى المطاحن إلى 6.3 مليون قنطار في مارس مقارنة بـ 5.8 م.ق في فيفري و5.7 م.ق في جانفي. (wikipedia، 2020)

الفرع الرابع: تداعيات جائحة كورونا على قطاع الخدمات المالية:

يوفّر قطاع الخدمات في الجزائر 60% من فرص العمل، 44% من الناتج الداخلي الخام، و2.2% من القيمة المضافة، يتوقّع مراقبون تضرّر قطاع الخدمات من تداعيات فيروس كورونا، الذي يعتبر ثالث قطاعٍ رئيسي في الناتج المحلّي الإجمالي، يشمل القطاع الخدمات المصرفية، التأمينات والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والسياحية، والنقل وغيرها.

فمن ناحية الخدمات المالية، خّيمت أزمة نقص السيولة المالية على المؤسسات المالية في الجزائر قبيل عطلة عيد الأضحى، بعد أن انتقلت من البنوك إلى مكاتب البريد المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد، وقد كشف

قسم التمويل والتخطيط في إدارة مؤسسة بريد الجزائر، أن "مكاتب البريد سجلت سحب 144 مليار دينار (1.1 مليار دولار) في الفترة بين 18 و 28 جويلية الماضي، من 22 مليون حساب جارٍ من أصل 27 حساب مفتوح لدى البريد، منها 3 ملايين تعود للمتقاعدين، والباقي رواتب عمال وموظفي القطاع العمومي والقطاعات الأمنية بمختلف أنواعها."

و شهد شهر جويلية و أوت ارتفاعاً في الطلب على النقود، إلا أن هناك أيضاً تراجعاً في السيولة لدى بريد الجزائر بنحو 15% في الربع الثاني من السنة الحالية2020 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية 2019 وكانت أزمة السيولة النقدية قد بدأت في البنوك والمؤسسات المصرفية، قبل انتقالها إلى مراكز البريد، حيث هوى حجم السيولة المتداولة في البنوك إلى ما دون 8 مليارات دولار، لأول مرة منذ أكثر من 20 سنة، وقدرت نسبة العجز في السيولة قفزت من 49% في مارس إلى 55% في نهاية ماي، بينما كانت 20% في مطلع 2019. (حمزة، 2020).

الفرع الخامس: تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة

كشفت وزارة المالية الجزائرية، أن خسائر شركات القطاع الحكومي في الطاقة النقل والسياحة بسبب فيروس كورونا، بلغت نحو 620 مليون دولار، وفيما يلي أهم الأرقام المتعلقة بخسائر القطاعات الاقتصادية والتي تضمنها تقرير اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتخفيف من آثار الوباء على الاقتصاد الوطني (تشرف عليها وزارة المالية):

- **الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية:** سجلت خسائر خلال الفترة من 20 مارس إلى 29 ابريل 2020 بقيمة 288 مليون دج في مجال نقل المسافرين و72 مليون دج بالنسبة لنقل البضائع. بينما بلغت الأعباء الاستثنائية المتعلقة بتغطية وسائل الوقاية 106 مليون دج. وجاءت هذه الخسائر بعد تعليق 280 رحلة يوميا (-4.9 مليون مسافر).

- **الخطوط الجوية الجزائرية:** سجلت خسائر في الفترة بين 18 مارس و30 ابريل بـ 31.16 مليار دج وتتوقع ارتفاع هذه الخسائر الى 35 مليار دج بنهاية السنة (دون احتساب التسديدات المحتملة للزبائن). ويأتي ذلك بعد إلغاء 4357 رحلة في هذه الفترة وهو ما يمثل 1.07 مليون مقعد.

- **مجمع النقل البري للمسافرين (ترانستيف):** سجلت خسارة اجمالية بـ 1.32 مليار دج بنهاية ابريل. ويأتي ذلك بعد التوقف التام لنشاط النقل بواسطة الحافلات والتراموای والمترو والنقل بالكابل ونشاط محطات الحافلات.

- **مجمع "غاتما":** خسائر ب 792.84 مليون دج بنهاية مايو بسبب توقف جميع سفن نقل المسافرين و 326.25 مليون دج بسبب خفض خدمة الشحن عبر السفن ب30 بالمائة وخسائر ب95 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية الراسية في الموانئ الوطنية وخسائر ب80 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الاجنبية فيما يخص نقل الحاويات والبضائع الى الموانئ اضافة الى 156 مليون دج بسبب ضمان الحد الأدنى من الخدمة التي يفرضها انخفاض عدد عمال ورشات الصيانة لوحدات الجزائر ووهران وبجاية.

– **مجمع خدمات الموانئ "سيربور"**: خسائر في رقم الاعمال ب 378.19 مليون دج (الإذاعة الجزائرية، 2020).

إضافة لما سبق، يتوقع الاتحاد الدو للنقل الجوي أعداد المسافرين انخفاضاً في أعداد المسافرين في تسع دول عربية تلعب بها قطاعات الطيران دوراً بارزاً بنحو 114 مليون مسافر ،من بينها الجزائر بسبب جائحة كورونا حيث أدى انتشار هذا الفيروس إلى انخفاض في أعداد الوظائف في قطاع الطيران في الجزائر بنحو 5.8 مليون مسافر .

الشكل5: تداعيات أزمة كوفيد 19 على قطاع الطيران في الدول العربية– الانخفاض المتوقع في إيرادات القطاع والناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)

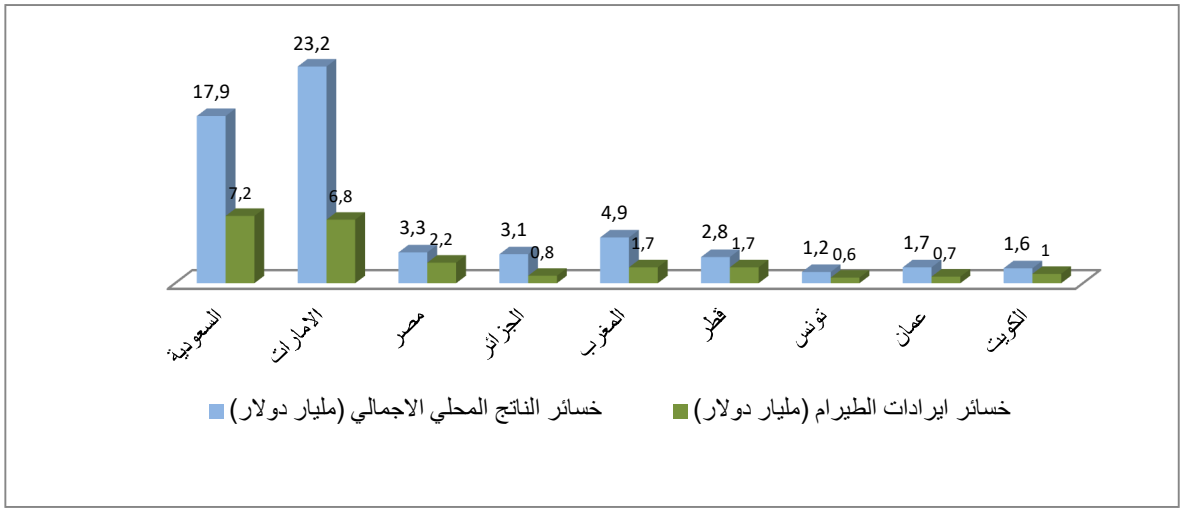

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي *www.amf.org.ae*

من خلال البيان أعلاه نلاحظ تراجع إيرادات قطاع الطيران في الجزائر بنحو 0.8 مليار دولار ، وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ب 3.1 مليار دولار ، وهذا يرجع إلى الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية والمتمثلة في تعليق الرحلات الجوية الداخلية والدولية. (هبة، 2020، صفحة 06) ،**أما قطاع السياحة فقد قدرت الوزارة خسارته على النحو التالي** (الإذاعة الجزائرية، 2020):

–الفنادق الخاصة ووكالات السياحة والسفر: تسبب توقف النشاط في نقص في رقم الاعمال ب27.3 مليار دج شهريا.

–مجمع الفندقة والسياحة والمعالجة بالمياه: نقص في رقم الاعمال ب2.7 مليار دج شهريا.

–الديوان الوطني الجزائري للسياحة : 87.6 مليون دج شهريا.

–الوكالة الوطنية لتنمية السياحة:31.56 مليون دج شهريا.

الفرع السادس: تداعيات جائحة كورونا على قطاع الطاقة في الجزائر

قدرت وزارة الطاقة والمناجم، خسائر شركات الطاقة الوطنية بنحو 125 مليار دج بسبب تداعيات وباء كورونا فيروس (كوفيد-19) ويرجع ذلك لتهاوي أسعار النفط خلال السداسي الأول من سنة 2020 إلى ما دون 40 دولار للبرميل كما يوضح البيان الموالي:

الشكل 6: الأسعار العالمية للنفط –خام برنت (سبتمبر 2019-أ وت 2020) دولار للبرميل شهري

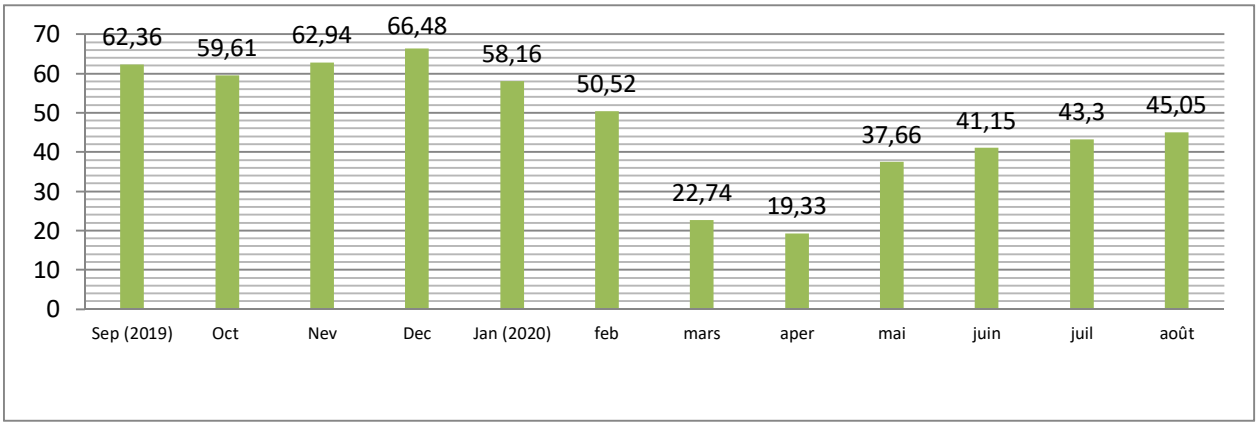

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على *https://sa.investing.com/commodities/brent-oil-historical-data*

تعتمد الجزائر، في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز، بنسبة 98%، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50%من الجباية البترولية، وتُدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل، وبالنظر إلى كون ايطاليا واسبانيا الزبونتين الرئيسستين للجزائر في أوروبا والعالم، هما الأكثر تضررا حاليا من أزمة فيروس كورونا، ما يؤدي إلى تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علما أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو إسبانيا، وبآخر باتجاه إيطاليا.

كل هذا أدى إلى تراجع عائدات الدولة من صادرات المحروقات خلال السداسي الأول من2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019 بحوالي 40%، وقدرت نفس الوزارة الخسائر التي تكبدها قطاع الطاقة كما يلي:

- **سوناطراك:** يقدر الأثر المالي لتداعيات الوباء ب247 مليون دج في الفترة بين 15 مارس و31 ماي.
- **سونلغاز:** نقص في رقم الاعمال ب6.5 مليار دج.
- **نفطال:** إجمالي الخسائر من 1 مارس إلى غاية اوت يقدر ب20 مليار دج.
- **شركة طيران طاسيلي** (فرع مجمع سوناطراك): تراجع في رقم الاعمال بـ27% في مارس أي خسائر بـ221 مليون دج وتراجع بـ 72% في ابريل أي 595 مليون دج (الإذاعة الجزائرية، 2020) .

المحور الثالث: الإجراءات الاحترازية لمواجهة آثار جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد

الفرع الأول: إجراءات الحكومات والبنوك المركزية العالمية لمواجهة جائحة كورونا:

أعلنت العديد من الحكومات في الدول المتقدمة عن مجموعة من السياسات المختلفة والتي من شأنها إتاحة السيولة المالية للشركات والأفراد المتضررين بسبب انتشار فيروس كورونا الجديد، فعلى سبيل المثال أتاحت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها 30 مليار جنية إسترليني بالإضافة إلى ضمان 80 ٪ من أجور العمال في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أعلن الرئيس دونالد ترامب عن خطة لتحفيز الاقتصاد بما يعادل تريليون دولار أمريكي، وصرف مبالغ نقدية لمساعدة المواطنين الأمريكيين خلال أزمة وباء كورونا الجديد.

من ناحية أخرى، قدمت الحكومة الفرنسية حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو ما يمثل 02% من الناتج المحل ي الإجمالي لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ 300 مليار يورو13% كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تعزيز التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم.

بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، اتخذت الدول الأفريقية إجراءات احترازية تحسبا لتفاقم فيروس كورونا ففي الكاميرون، أعلنت الحكومة عن حزمة مالية بلغت 11 مليون دولار عبر البرنامج الإسعافي الطارئ الذي أعلنته. (عبد اللطيف، 2020، صفحة 05)

في نفس السياق **تبنت المنظمات الدولية والإقليمية** تدخلات على نطاق واسع لتقديم الدعم لدولها الأعضاء، بحيث أعلن صندوق النقد الدولي عن إتاحة 50 مليار دولار من خلال تسهيلات تمويل الطوارئ والتي تستهدف مساعدة الدول منخفضة الدخل والأسواق الناشئة، في سعيها لاحتواء الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا. (International Monetary Fund, 2020)

أما البنك الدولي البنك الدولي فقد أعلن في 17 مارس2020 عن حزمة تمويلية بقيمة 14 مليار دولار للدول الأعضاء، هذه التمويلات ستوجه للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتقليل الآثار السلبية لفيروس كورونا. (ISDB, 2020)

كما أعلنت قمة مجموعة العشرين الطارئة الافتراضية التي عُقدت خلال شهر مارس 2020 عن ضخ 5تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي يتم توظيفها لدعم الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لفيروس كورونا. (الوليد، 2020، صفحة 16)

أماعلى مستوى المصارف المركزية العالمية، خفض عدد كبير منها معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلي، لمواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك كندا المركزي، وبنك إنجلترا، حيث خفضوا معدل سعر فائدة السياسة النقدية بواقع نصف نقطة مئوية كردة فعل على المخاطر المتنامية بسبب الجائحة، بحيث كان ذلك كالآتي (سلطان، 2020، الصفحات 02-03):

- في الولايات المتحدة الأمريكية خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة القياسية بمقدار 150نقطة أساس لتتراوح بين 0.25 و 0%، كما قرر تعزيز حيازته من السندات بمقدار 700 مليار دولار، وقدم تسهيلات لدعم تدفق الائتمان وتمويل الأوراق التجارية.
- أعلنت المملكة المتحدة عن إجراءات تخفيض سعر البنك بمقدار 65 نقطة أساس إلى 0.1% وتوسيع ملكية البنك المركزي لسندات الحكومة البريطانية وسندات الشركات غير المالية بمقدار 200 مليار جنيه إسترليني وتقديم مخطط تمويل مؤقت جديد لتعزيز انتقال تخفيض سعر الفائدة، مع حوافز إضافية لإقراض الاقتصاد الحقيقي.
- قام بنك الصين الشعبي بضخ السيولة بمبلغ 3.27 تريليون يوان في النظام المصرفي عبر عمليات السوق المفتوحة، وتوسيع تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم من خلال 1.8 تريليون يوان لدعم مصنعي المستلزمات الطبية وتخفيض معدلات الريبو لمدة 7 أيام و14 يوماً بمقدار 30 و10 نقاط أساس على التوالي وتسهيلات الإقراض متوسط الاجل لمدة عام واحد بمقدار 30 نقطة أساس.
- قام البنك المركزي الكوري برفع سقف تسهيلات الإقراض الوسيط للبنك بما مجموعه 5 تريليون وون كوري (نحو 0.26% من الناتج المحلي الإجمالي) كما وسع البنك المركزي الكوري الضمانات المؤهلة لعمليات السوق المفتوحة وتسهيلات الإقراض وبدا في إجراء عمليات إعادة الشراء مع غير البنوك في 24 مارس أعلن الرئيس مون عن خطة لتحقيق الاستقرار المالي بقيمة 100 تريليون وون كوري (5.3% من الناتج المحلي الإجمالي).
- أقدم بنك إندونيسيا على تخفيض سعر الفائدة بمقدار 50 أساسية إلى 4.5% في 19 مارس. وأعلن البنك أيضاً عن تدابير أخرى تتضمن خفض نسب متطلبات الاحتياطي للبنوك وزيادة المدة القصوى لعمليات إعادة الشراء والعكس (حتى 12 شهراً). كما تدخل بنك اندونيسيا في أسواق الصرف الأجنبي الفورية والمحلية للحفاظ على ظروف السوق المنظمة.
- في البرازيل قرر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى مستوى تاريخي بلغ 3.75% لزيادة السيولة، وتدخل البنك المركزي مرات عديدة في سوق الصرف الأجنبي (مع مبيعات العقود الفورية والمشتقات) بما مجموعه 22دولار أمريكي تقريباً .

الفرع الثاني: الإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا

اتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات للحد من آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، بداية بتخصيص مبالغ مالية معتبرة لتوفير الأجهزة الضرورية للوقاية من هذا الوباء، مثل الأقنعة والكمامات وأجهزة التنفس، وبالموازاة مع ذلك اتخذت إجراءات مالية ونقدية واقتصادية لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

1. **إجلاء المواطنين وتطبيق الحجر الصحي المنزلي:** بتاريخ 2 فبراير2020 أجْلت الجزائر 48 شخص من الصين بينهم 31 جزائري و 10 تونسيين، 3 ليبيين، 4 موريتانيين عبر طائرة خاصة، وُضعوا في

الحجز الصحي لمدة 14يوماً، وفي 14 مارس2020 ، قررت السلطات الجزائرية إجلاء الرعايا الجزائريين العالقين في المغرب بعد وقف الرحلات الجوية بين البلدين، من خلال تخصيص رحلات خاصة عبر الخطوط الجوية الجزائرية. وفي 23مارس 2020 صدر قرار بتطبيق حجر صحي كامل على ولاية البليدة لعشرة أيام، وجزئيا في الفترة الليلية (من الساعة السابعة مساء إلى الساعة السابعة صباحا لليوم الموالي) على العاصمة، ثم تم توسيع اجراءات الحجر الجزئي الى الولايات التسع التالية: باتنة، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، المدية، وهران، بومرداس، الوادي وتيبازة. وكان ابتداء من 28 مارس2020 . بعد ذلك تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي لمدة 15 يوما، ابتداء من 30 أفريل2020 عبر كامل ولايات الوطن. (wikipedia، 2020)

وبتاريخ 16 جوان 2020 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء الحجر المنزلي في 19 ولاية وتكثيف مواقيت الحجر المنزلي حسب زيادة الحالات. (خالد، 2020، صفحة 05)

2. **تأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات والحد من التجمعات:** ففي 12 مارس 2020 صدر أمر بتقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس بما في ذلك التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وكذا الجامعات، مراكز التكوين المهني، الزوايا والمدارس القرآنية، وأقسام محو الأمية، وبتاريخ 14 مارس 2020 قررت عدة جامعات تأجيل الامتحانات الاستدراكية ومختلف النشاطات البيداغوجية إلى تاريخ 5 أبريل 2020 . أما في 17مارس2020، قررت لجنة الفتوى تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد. (wikipedia، 2020)
3. **تقديم التسهيلات الجمركية والضريبية:** أعلنت المديرية العامة للضرائب في 17 مارس 2020 عن تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب، كإجراء استثنائي لا يترتب عنه أي عقوبة تأخير. إضافة إلى تسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي يعيشها الوطن. وبتاريخ 23 مارس 2020 صدر أمر لمصالح الجمارك بتخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر. (الجزائرية، 2020)
4. **تسريح نصف العمال:** جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20–69 المؤرخ في 21 مارس 2020 تعليمات بوضع ما لا يقل عن 50% من موظفي المؤسسات والإدارات العامة في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، من الذين لا يعتبر وجودهم في مكان العمل ضرورياً لاستمرارية الخدمة، كما شجعت المؤسسات والإدارات العامة على اتخاذ جميع التدابير التي تحفز العمل عن بعد، ولم تشمل هذه الإجراءات عمال القطاع الاقتصادي والمالي، سواء العام أو الخاص، ومع ذلك فإن مديري الشركات والمؤسسات في هذا القطاع مدعوون إلى اتخاذ التدابير التي يرونها مناسبة للحد من حركة موظفيهم قدر الإمكان مع مراعاة المتطلبات المرتبطة بأنشطتهم من دون أن تؤثر في الإنتاج والخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتزويد الاقتصاد. (المرسوم التنفيذي رقم 20–69 ، 2020، صفحة 07)

5. **تعليق الرحلات الجوية:** عمدت الجزائر إلى تعليق الرحلات الجوية الدولية، وعلقت أولى الرحلات الجوية إلى الصين منذ 03 فبراير 2020 وقد تم تمديد هذا التعليق للرحلات إلى ميلان (09 مارس) وجميع مدن إيطاليا (11 مارس)، وفي 12 مارس علقت الجزائر والمغرب الرحلات الجوية واستمرت عمليات الإلغاء لتشمل إسبانيا (13 مارس) وفرنسا (15 مارس) وأوروبا (16 مارس) و5 دول عربية 6 دول افريقية وأيضا تم تعليق الروابط الجوية والبحرية مع أوروبا. كما تمت التوصية بمراقبة صارمة في المطارات الجزائرية منذ 17 فبراي 2020 للحماية من الانتشار المحتمل لفيروس كورونا، وفي 22 مارس تم تنفيذ تعزيز الرقابة الصحية في المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية.

كما أعلنت شركة الخطوط الجوية الجزائرية في 19مارس2020 تعليق جميع الرحلات الداخلية الجوية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 22مارس2020، إلى غاية 4أبريل2020 ، إلى جانب ذلك أعلنت شركة طيران الطاسيلي تعليق الرحلات الداخلية بدءاً من 22مارس 2020. (wikipedia، 2020)

6. **تقييد ممارسة الأنشطة التجارية وتعليق ممارسة نشاطات أخرى:** ابتداًء من 22 مارس 2020 تم تقييد ممارسة النشاطات التجارية عبر كافة التراب الوطني، إضافة إلى تقييد حركة العمال والتجار، بحيث تم:
   - تعليق ممارسة نشاط نقل الأشخاص بكل أنواعه، خاصة النقل البري للمسافرين سواء النقل الحضري او شبه الحضري بين البلديات والولايات النقل الجوي للمسافرين النقل الجماعي بسيارات الأجرة نقل المسافرين بوسائل النقل العمومية الجماعية (السكك الحديدية، المترو، الترامواي والنقل بالمصاعد الهوائية).
   - غلق محلات بيع المشروبات والمطاعم بشتى أنواعها؛
   - غلق فضاءات الترفيه والتسلية والعرض كدور السينما والمسارح؛
   - تعليق ممارسة الأنشطة التجارية بالتجزئة باستثناء الأنشطة التي تمون السكان بالمواد الأساسية من مواد غذائية، مخابر، ملبنات، محلات البقالة، الخضر والفواكه، اللحوم، الصيانة والتنظيف والمواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية. (محمد و راضية، 2020، الصفحات 263-266)

لقد ساهم هذا القرار في انخفاض حالة عدم اليقين بشأن المنتجات الغذائية وتعديل الطلب على هذه المنتجات اعتبارًا من الأسبوع الأخير من شهر أبريل، بعد ذلك أعلنت وزارة التجارة رسمًيا أنه سيكون هناك تدخل مباشر من قبل السلطات لتحديد هوامش الربح بهدف السيطرة الفعالة على ممارسات المضاربة، كما **أنشأت السلطات آلية استماع مباشر متاحة للمواطنين** تمكنهم من الإبلاغ مباشرة عن أي تجاوزات لوحظت في السوق إلى السلطات المعنية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى الحد بشكل كبير من ممارسات المضاربة التي ظهرت في بداية الوباء. (Said, 2020, p 124)

7. **توسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية:** في 25 أبريل2020 صدرت تعليمة تفيد بتوسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية، بحيث تتعلق بالنشاطات التالية: سيارات الأجرة الحضرية؛

قاعات الحلاقة؛ المرطبات والحلويات والحلويات التقليدية؛ الملابس والأحذية؛ تجارة الأجهزة الكهرومنزلية؛ تجارة أدوات وأواني المطبخ؛ تجارة الأقمشة والخياطة والمنسوجات؛ تجارة المجوهرات والساعات؛ تجارة مستحضرات التجميل والعطور ؛ تجارة الأثاث والأثاث المكتبي؛ المكتبات وبيع اللوازم المدرسية؛ تجارة الجملة والتجزئة لمواد البناء والأشغال العمومية (المنتجات الخزفية، والمُعدات الكهربائية والأدوات الصحية، والمُركام والروابط. مواد الطلاء، والمنتجات الخشبية، والقنوات والأنابيب ... إلخ). مع ضرورة احترام شروط الوقاية الصحية بكل صرامة. (wikipedia، 2020)

8. **إجراءات السياسة النقدية:** أعلن بنك الجزائر عن مجموعة إجراءات تهدف إلى احتواء تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد منها ما يلي:

- قررت لجنة عمليات السياسة النقدية تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 10% إلى 08% وتخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر بـ 25 نقطة على أساس (0.25%) لتثبيته عند 3.25% ابتداءً من 15 مارس 2020. ويهدف هذا القرار إلى تحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي ما من شأنه أن يوفر للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة. (بنك الجزائر، 2020)
- أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 05-2020 مؤرخة في 6 أفريل 2020 متعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وهذا من أجل السماح برفع القدرة التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، من جملة التدابير المتخذة، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19؛ مع مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تي القروض أو إعادة جدولتها؛ وتخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛ وكذا اعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة. (بنك الجزائر، 2020)
- بتاريخ 2020/04/29 قررت لجنة عمليات السياسة النقدية تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند 3% بدلاً من 3.25%؛ وتخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 08% إلى 06% من أجل تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة؛ إضافةً إلى رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض من 90% إلى 95% (مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة)؛ ومن 80% إلى 90% (مدة الاستحقاقات المتبقية من سنة إلى 05 سنوات)؛ و من 70% إلى 85% (مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو يساوي 05 سنوات) (بنك الجزائر، 2020).

إلا أن هذه الإجراءات فشلت في الحيلولة دون انكماش المعروض النقدي الذي تراجع بنحو 182 مليار دينار منذ فبراير، وبلغت السيولة المصرفية في نهاية ماي 2020 نحو 916.7 مليار دينار مقابل 1101 مليار دينار في ديسمبر 2019(Said, 2020, p 125) .

9. **تخصيص علاوة استثنائية لفائدة المجندين في إطار الوقاية من جائحة فيروس كورونا:** خصصت السلطات علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، والمجندين في إطار الوقاية من جائحة فيروس كورونا ومكافحته، بحيث تدفع هذه العلاوة شهرياً إلى المستخدمين الذين يمارسون نشاطات النظافة والتطهير والتعقيم، وتحدد العلاوة بمبلغ جزافي قدره 5 آلاف دينار جزائري. (المرسوم التنفيذي رقم 20-140، 2020، صفحة 04)

10. **منح مساعدة مالية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا:** أقرت الحكومة الجزائرية حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30 جويلية 2020، منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب بعض المهن المتضررة من آثار حائجة فيروس كورونا، بحيث حددت المنحة بـ 30 ألف دينار جزائري في الشهر، تدفع لمدة ثلاثة أشهر تعويضاً عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي، وتمنح هذه المساعدة المالية عقب تقييم كل فئة مهنية لمدة الأربعة أشهر الماضية، كما أن هذه المساعدة أو المنحة لا تخضع للضريبة ولا لاشتراكات الضمان الاجتماعي. (المرسوم التنفيذي رقم 20-211، 2020، صفحة 17)

خاتمة:

تسببت جائحة كورونا في حدوث اضطراب كبير للاقتصاد العالمي، كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي شهد آثار وتداعيات اقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والطيران، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الأسواق الشعبية الأسبوعية وإغلاق المقاهي والمطاعم، وكذا آثار اجتماعية كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وفقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم، مما أثر على مختلف مناحي حياة المواطن الجزائري.

حاولت هذه الدراسة تشخيص مختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن انتشار جائحة كورونا في الجزائر، والوقوف على أهم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات الجزائرية في هذا الجانب، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة:

- كنتيجة لانتشار جائحة كورونا في الجزائر حدث ارتفاع مفاجئ في الطلب على المنتجات الغذائية، ومع انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة شكل ذلك خللاً في استقرار سوق السلع والخدمات، وتباطؤ عام في النشاط الإنتاجي مع انخفاض مستويات الدخل الوطني؛

- أثرت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات الجزائرية على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، وهو ما يفرض تحدي الموازنة بين المفاضلة بين الصحة العامة والتأثير الاقتصادي لسياسات احتواء انتشار الفيروس؛
- شملت الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، تقديم الدعم المالي من أجل مجابهة آثار جائحة كورونا، وتم تعزيز ذلك من خلال خفض أسعار الفائدة التي أعلن عنها بنك الجزائر، إضافة إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص؛
- كان تأثير جائحة كورونا شديد بشكل خاص على الجزائر بسبب عدم كفاية البنية التحتية الطبية، إلى جانب الإفراط في الاعتماد على قطاع المحروقات، وعلى الرغم من أن معظم التداعيات الاقتصادية السلبية كانت بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية إلا أن مكافحة الفيروس ومحاصرته ومنع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية المحتملة، فالحفاظ على الإنسان كونه رأس المال الاجتماعي هو الأساس.

توصيات الدراسة:

- إنشاء صندوق مالي وبشري لإدارة الأزمات، يوفر سبل النجاة ويقلل من تأثير أي أزمات حال حدوثها؛
- دعم القطاع الزراعي لتزويد الأسواق بالمواد الغذائية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وقت الأزمات؛
- الاستفادة من الأزمة فيما يتعلق بمسألة التعليم عن بعد" التعليم الالكتروني" و الاهتمام به باعتباره خيار استراتيجي في وقت الأزمات؛
- يجب مواكبة التحول الرقمي في أقصر الآجال خاصة في المؤسسات المالية؛
- ضرورة ضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل، بعيداً عن عائدات النفط.

قائمة المراجع:

- المرسوم التنفيذي رقم 20–140المؤرخ في 26 أبريل2020، والمتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، والمجندين في إطار الوقاية من جائحة فيروس كورونا ومكافحته،الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، العدد 26 ،ص04.
- المرسوم التنفيذي رقم 20–211، المؤرخ في 30 جويلية 2020، والمتضمن منح مساعدات مالية لفائدة أصحاب الهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا(كوفيد 19)،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد44 ،ص17.
- المرسوم التنفيذي رقم 20–69، المؤرخ في 21 مارس 2020، والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد– 10) ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 ،ص07.
- البنك الدولي، ،(أفريل 2020)، مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقر–الجزائر: قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، ص144.

- صندوق النقد العربي،(أفريل 2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الامارات العربية المتحدة،ص3-4.
- *World Economic Forum. (4 septembre 2019). The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019. World Economic Forum.*
- *OECD. (2020, March 02). Coronavirus: The world economy at risk", OECD Interim Economic Assessment. OECD. Récupéré sur https://www.oecd.org/berlin/publikationen/Interim-Economic-Assessment-2-March-2020.pdf*
- *Said, k. (2020). L'EFFET DE LA PANDÉMIE DE COVID-19 SUR L'ACTIVITÉ ÉCONOMIQUE EN ALGÉRIE. Les Cahiers du Cread, 36 (03), p124-125.*
- خالد منه، (22 جوان2020)، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19)في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،ص02.
- هبة عبد المنعم ، (ماي 2020)، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي، ص06.
- ضويفي محمد، و بن مبارك راضية(2020)، تأثير جائحة كورونا (كوفيد19) على مبدأ حرية ممارسة النشاطات التجارية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34،عدد خاص، ،ص262-263.
- *International Monetary Fund. (2020, March 04). IMF Makes Available $50 Billion to Help Address Coronavirus. Récupéré sur https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus*
- *ISDB. (2020, March). Récupéré sur IsDB Group's Statement on Coronavirus: https://www.isdb.org*
- *ONS. (2020). Récupéré sur INDICE DE LA PRODUCTION INDUSTRIELLE - au 1er trimestre 2020 : http://www.ons.dz/*
- بنك الجزائر، (2020) الإجراءات المتخذة لمجابهة التبعات المنجرة عن تفشي جائحة كوفيد، 2020.
- بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية: بيان صحفي، 10 مارس2020
- bbc، (24 افريل، 2020)، *كورونا والحرب التجارية، https://www.bbc.com/arabic/business-52403588*2020
- wikipedia، (2020)، جائحة فيروس كورونا في الجزائر 2020، تم الاسترداد من: *https://ar.wikipedia.org/wiki/*
- الإذاعة الجزائرية، (18 جويلية2020)، خسائر أهم القطاعات الاقتصادية المتضررة من وباء كورونا، من: *https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200718/196409.html*
- الوكالة الأنباء الجزائرية، (29 فبراير 2020)، ترحيل الرعية الايطالي المصاب بفيروس كورونا نحو بلده الأصلي، تم الاسترداد من: *http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/84478-2020-02-29-11-48-10*

- جاسم النصراوي سلطان، (28 أفريل2020)، السياسة النقدية في زمن كورونا– حالة العراق، تم الاسترداد،ص02–03من:
https://www.researchgate.net/publication/340982800_ythdth_almqal_n_aldwr_aldhy_tmarsh_alsyast_alnqdyt_fy_mwajht_sdmt_kwrwna_m_ashart_khast_aly_alraq_wsy
- كحال حمزة، (02 أوت 2020)، أزمة سيولة تعصف بالجزائر... تدافع على صرف الأموال، العربي الجديد، تم الاسترداد من: *https://www.alaraby.co.uk*
- عبد اللطيف هاني ، (24 مارس 2020)، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، ،ص05 تم الاسترداد من: *http://studies.aljazeera.net*
- وكالة الأنباء الجزائرية، (19 مارس2020)، رئيس الجمهورية يتخذ جملة من القرارات الإضافية لمواجهة وباء الكورونا، تم الاسترداد من: *http://www.aps.dz/ar/algerie/-2020-08-13-*